

أقر آخر يقضي بإضافة بعض المناطق الجديدة على أربعة دوائر انتخابية ورفعها لسمو أمير البلاد

مجلس الوزراء يوافق على «مرسوم ضرورة» بالتصويت بالبطاقة المدنية

المخلصة التي يقوم بها رئيس وأعضاء اللجنة لتسريع إجراءات تنفيذ المشاريع.

هذا وقد أبى مجلس الوزراء وزير المواصلات الأسبق المرحوم بإذن الله عبدالرحمن خالد صالح الغنيم الذي انتقل إلى جوار ربه مستذكرا إسهامات وجهود الفقد المخلصة في خدمة وطنه، سائلا المولى عز وجل أن يتغمده بواسع رحمته ويسكنه فسيح جناته.

ثم بحث مجلس الوزراء الشؤون السياسية في ضوء آخر المستجدات الراهنة على الساحتين العربية والدولية وبهذا الصدد أعرب مجلس الوزراء عن تضامن دولة الكويت الكامل مع المملكة العربية السعودية الشقيقة ووقوفها إلى جانب الأشقاء ودعم كافة إجراءاتهم التي يتخذونها للحفاظ على أمنهم وسلامة شعبهم الشقيق مشيدا بجهود الأجهزة الأمنية السعودية في تصديدهم بحزم لكل من تسول له نفسه المساس بأمنهم واستقرارهم ومنها ضبطهم أحد المطلوبين أمنيا في مدينة جدة الذي بادرن بتفجير نفسه مما أدى إلى إصابة ثلاثة من رجال الأمن وأحد المدنيين سائلا المولى عز وجل أن يمن على المصابين بالشفاء العاجل وأن يحفظ المملكة الشقيقة وشعبها من كل مكروه.

كما أعرب مجلس الوزراء عن تعاطف دولة الكويت ووقوفها إلى جانب جمهورية مصر العربية الشقيقة إزاء الحريق الذي اندلع في كنيسة أبو سيفين بحي إمبابية والذي أسفر عن وقوع عشرات من القتلى والمصابين معبرا عن خالص التعازي والمواساة إلى الأشقاء في جمهورية مصر العربية الشقيقة قيادة وحكومة وشعبا وإلى أسر الضحايا وتمنياته للمصابين بالشفاء العاجل. كما أعرب مجلس الوزراء عن إدانة واستنكار دولة الكويت للهجوم الإرهابي الذي وقع في محافظة "باتينغا" شمال جمهورية بوركينا فاسو الصديقة والذي أسفر عن مقتل وإصابة عدد من الضحايا مؤكدا موقف دولة الكويت للمدني والثابت المناهض للعنف والإرهاب ومجددا دعوته للمجتمع الدولي لمضاعفة جهوده لتخليص العالم والبشرية من هذه الآفة الخطيرة ويتقدم مجلس الوزراء بخالص التعازي والمواساة إلى حكومة وشعب بوركينا فاسو الصديق وإلى أسر الضحايا متمنيا الشفاء العاجل للمصابين.



■ جانب من الاجتماع



■ سمو الشيخ أحمد النواف مترئسا اجتماع الحكومة أمس

القيادة السياسية العليا حريصة على أن تكون الانتخابات المقبلة خالية من أي شوائب أو مخالفات يجب أن تكون كل دائرة معبرة عن إرادة ناخبها ونتمنى أن تسير العملية الانتخابية بسهولة ويسر استخدام كشوفات "المعلومات المدنية" للتصويت لتكون متوافقة مع الموطن الحقيقي لكل ناخب تكليف "التربية" باتخاذ الخطوات العاجلة بشأن تجهيز المدارس وتوفير كافة متطلباتها واحتياجاتها الكويت تتضامن مع السعودية وتدعم إجراءات الأشقاء للحفاظ على أمنهم وسلامة شعبهم الشقيق كل التعاطف مع الشقيقة مصر العربية إزاء الحريق الذي اندلع في كنيسة أبو سيفين بحي إمبابية نستنكر الهجوم الإرهابي الذي وقع في بوركينا الصديقة ونؤكد موقفنا المبدئي المناهض للعنف

وزارة التربية بسرعة التنسيق مع كل من "وزارة المالية الجهاز المركزي للمناقضات العامة" لاتخاذ الخطوات العاجلة بشأن تجهيز المدارس وتوفير كافة متطلباتها واحتياجات الهيئة التدريسية والإدارية والطلبة للعام الدراسي "2022/2023" وموافاة مجلس الوزراء بما ينتهي إليه الأمر وذلك خلال أسبوعين من تاريخه.

وقد عبر مجلس الوزراء عن تقديره للجهود

توصية اللجنة الوزارية المشرفة على متابعة تنفيذ المشاريع التنموية الكبرى برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع وزير الداخلية خالد بشأن استعدادات وزارة التربية لبدء العام الدراسي "2022/2023" ومتابعة تنفيذ الخطة والموضوعة للعودة الكاملة للدوام المدرسي بتاريخ 11/9/2022.

وقرر المجلس تكليف

الهيئة العامة للمعلومات المدنية والمعتمدة من قبل إدارة شؤون الانتخابات بوزارة الداخلية معربا عن التمنيات بأن تسير العملية الانتخابية المقبلة بسهولة ويسر. على صعيد منفصل وانطلاقا من حرص الحكومة ونظرا لقرب الموسم الدراسي الجديد وسعيها لتوفير كافة الاحتياجات التي تمكن وزارة التربية من أداء واجباتها على أكمل وجه اطلع مجلس الوزراء على

عن إرادة ناخبها بالشكل الصحيح. وأوضح أنه سيتم استخدام الكشوفات التي تصدرها الهيئة العامة للمعلومات المدنية للتصويت بحيث تكون متوافقة مع الموطن الحقيقي والصحيح لكل ناخب في دائرته الانتخابية. وبين أنه سيكون تصويت الناخبين وفق الإجراءات المعتادة على ضوء الكشوفات الانتخابية المقدمة من

بعض أحكام القانون رقم 35 لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة والأخير مشروع مرسوم بقانون "ضرورة" تعديل الجدول المرفق للقانون رقم 42 لسنة 2006 بضم مناطق إلى دوائر انتخابية قائمة. وأكد بهذا الصدد حرص القيادة السياسية العليا على أن تكون الانتخابات المقبلة خالية من أي شوائب أو مخالفات قانونية وأن تكون كل دائرة معبرة

يقضي بالتصويت عبر البطاقة المدنية. وأضاف الجلاوي أن المجلس وافق أيضا على مشروع مرسوم قانون "ضرورة" يقضي بإضافة بعض المناطق الجديدة على أربعة دوائر انتخابية قائمة وذلك وفقا للموقع الجغرافي وتبعيتها للمحافظة. وأشار الجلاوي إلى أن مشروع المرسوم أحدهما مشروع مرسوم بقانون "ضرورة" تعديل

وافق مجلس الوزراء أمس الأربعاء على مشروع مرسوم قانون «ضرورة» يقضي بالتصويت عبر البطاقة المدنية، وآخر يقضي بإضافة بعض المناطق الجديدة على أربعة دوائر انتخابية قائمة وذلك وفقا للموقع الجغرافي وتبعيتها للمحافظة.

وكان مجلس الوزراء عقد قد اجتماعه الأسبوعي صباح أمس في قصر السيف برئاسة سمو الشيخ أحمد النواف رئيس مجلس الوزراء، وبعد الاجتماع قال نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير النفط وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء د. محمد الفارس أنه وبناء على عرض كل من نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية بالوكالة ووزير العدل ووزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة استهل مجلس الوزراء أعماله بالموافقة على مشروع مرسوم بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم «35» لسنة 1962 الخاص في انتخابات أعضاء مجلس الأمة بشأن اعتماد سجلات الهيئة العامة للمعلومات المدنية في العملية الانتخابية ورسومه بقانون آخر بتعديل الجدول المرفق للقانون رقم «42» لسنة 2006 بإضافة المناطق التالية إلى الدوائر الانتخابية: الأولى: تضاف إليها "أنجفه".

الدائرة الانتخابية الثانية: تضاف إليها "منطقة الشيخ الصناعية – المنطقة الصحية "الشوخ" – النهضة – شمال غرب الصليبخات – مدينة جابر الأحمد".

الدائرة الانتخابية الثالثة: "لم يتم إضافة مناطق إليها".

الدائرة الانتخابية الرابعة: تضاف إليها "غرب عبدالله المبارك – جنوب عبدالله المبارك – العيون – النعيم – الواحة".

الدائرة الانتخابية الخامسة: تضاف إليها "أبو فطيرة – المسابل – أبو الحصانية – مدينة صباح الأحمد – مدينة الخيران السكنية".

وقرر المجلس رفعها لسمو أمير البلاد.

وكان وزير وزير العدل ووزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية جمال الجلاوي قد أعلن في تصريح لـ "كونا" و "تلفزيون الكويت" عقب اجتماع مجلس الوزراء عن موافقة المجلس على مشروع مرسوم قانون "ضرورة"

الطريجي: التصويت بـ «المدنية» خطوة جيدة ولكن كنا نتمنى صدورها بقانون من المجلس



■ عبدالله الطريجي

رأى النائب السابق في مجلس الأمة عبدالله الطريجي أن التصويت بالبطاقة المدنية خطوة جيدة في حد ذاتها، إلا أنه أكد أن هذه الخطوة كان يتنمنا أن تأتي بقانون من المجلس.

وبين الطريجي أن مرسوم الضرورة بالتصويت بالبطاقة المدنية قد تعثره مطالب وشبهات دستورية، من الممكن أن تؤدي إلى إبطال

«المعلومات المدنية»: لم نصرح بأي إحصائيات بشأن من يحق لهم الانتخاب



■ المعلومات المدنية

صحفي أمس الأربعاء على ضرورة تحري الدقة في نشر الأخبار المتعلقة بالهيئة واستقاء المعلومات والبيانات من مصادرها الرسمية.

أكدت الهيئة العامة للمعلومات المدنية أنها لم تصرح بأي إحصائيات بشأن من يحق لهم الانتخاب. وشددت "المعلومات المدنية" في بيان



■ الوزراء المطيري ورن الفارس والناصر يتابعون جدول أعمال المجلس



■ الوزراء الكندري والمضف والسعيد خلال الاجتماع



■ متابعة من الموسى والجلاوي



■ الرشيد والشرعان